السياسة الطاقوية الصينية تجاه إفريقيا

China's energy policy in Africa

صفاء خلاف

جامعة سطيف2 ،الجزائر، safaa.khe40@gmail.com

مخبر دراسات وابحاث حول المجازر الاستعمارية

عادل بن عمر

جامعة سطيف2، الجزائر، benamoradel@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2022/01/31 **تاريخ القبول:** 2022/05/25 **تاريخ النشر:** 2022/07/01

ملخص:

تبرز مكانة القارة الإفريقية في توجهات الصين الخارجية من خلال العامل الطاقوي كأحد أهم محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه الدول الإفريقية. ففي نهاية الحرب الباردة ظهرت الصين كفاعل صاعد في المنطقة وفق منطق جديد قائم على فلسفة براغماتية، هذا التحول في السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا ارتبط باعتبارات عديدة، كما طرح تحديات ورهانات جدية، وعليه تتناول هذه الدراسة عرض واقع وتحديات السياسة الطاقوية الصينية في إفريقيا من خلال تحديد منطلقات ومحددات السياسة الطاقوية الصينية تجاه إفريقيا، وكذا تقصي الآليات والأدوات والوسائل التي اعتمدتها الصين تجاه المنطقة لتحقيق الأمن الطاقوي، ومعرفة المعوقات التي تواجهها، كما تحاول هذه الدراسة الوصول إلى استشراف مستقبل التواجد والدور الصيني في المنطقة في ظل عودة بروز إفريقيا على الساحة العالمية كحلبة تنافس بين مختلف القوى الكبرى،

الكلمات المفتاحية: *إفريقيا؛ الصين؛ الإستراتيجية الطاقوية؛ الطاقة؛ السياسة الطاقوية.*

Abstract:

The position of the African continent stands out in the African Union and African countries. China has begun to issue it, as an emerging actor in a new logic based on a pragmatic philosophy, this method is to determine the starting points and determinants of the Chinese energy policy towards Africa, as well as to investigate the coordination and tools adopted by China towards the region against energy, and to know the obstacles it faces. And the Chinese role in the region in light of the re-emergence of Africa on the world stage as an arena of competition between the various major powers.

Keywords: *Africa; China; energy strategy; energy; energy policy.*

* المؤلف المرسل: صفاء خلاف، safaa.khe40@gmail.com

مقدمة:

أضحت الطاقة ومصادرها موضوعا محوريا وهاما للغاية في الحضارة الحديثة إذ تشكل المحرك الأساسي لهذه الحضارة، حيث تدخل في كل شيء في حياتنا اليومية وباتت تقوم عليها صناعات عديدة، فلم يعد دور الطاقة مقصورا على إدارة عجلة الصناعة بل أصبحت هي في ذاتها مجموعة كبيرة من الصناعات القائمة بذاتها، وبناءا على ما سبق أصبح امتلاك الدولة لمصادر الطاقة أحد أهم مصادر قوة الدولة وأحد أهم مصادر الدخل لدى العديد من الدول.

فقد شهدت السنوات الأولى من القرن الحالي بدء منافسة طويلة الأمد للوصول إلى موارد الطاقة في القارة الإفريقية عبر نظام الامتياز الذي بموجبه عملت الصين على اعتماد دبلوماسية الطاقة _سياسة طاقوية_ كإحدى المعالم الكبرى للتوجهات الجديدة للسياسة الخارجية تجاه إفريقيا، والذي يشير إلى محورية العلاقات مع الدول المنتجة للطاقة في التصور الصيني، حيث تلعب الطاقة دورا مهما في صياغة أهداف السياسة الخارجية الصينية، نظرا لأهميتها في دعم نهضة الصين الاقتصادية. فالصين تنظر إلى إفريقيا على أنها مصدر مهم يساعد على تأمين حاجياتها الطاقوية من جهة، وسوقا متناميا لمنتجاتها العسكرية والاقتصادية من جهة أخرى. وما ساعد على هذا التوجه هو كون السياسة الخارجية الصينية أصبحت براغماتية في تعاملاتها أكثر من أي وقت مضى، ولا تولي اهتمام بالغا لانتهاكات حقوق الإنسان التي تتهم بها بعض الأنظمة الإفريقية من طرف الدول الغربية.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى:

- محاولة فهم وتفسير منطلقات التوجه الصيني نحو الدول الإفريقية من خلال بسط الضوء على محددات السياسة الطاقوية الصينية.
- إبراز الأهمية الإستراتيجية للقارة الإفريقية وما تمثله بالنسبة للأمن الطاقوي الصيني.
- تقصي الإستراتيجية التي اعتمدتها الصين على المستوى الداخلي والخارجي لتحقيق الأمن الطاقوي في ظل المعوقات التي تواجهها في المنطقة.
- وكذا محاولة استشراف مستقبل التواجد الصيني في المنطقة.

إشكالية الدراسة:

- ما هو واقع وتحديات السياسة الطاقوية الصينية في القارة الإفريقية ؟

الأسئلة الفرعية: وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي محددات ومنطلقات السياسة الطاقوية الصينية ؟
- ما أهمية القارة الإفريقية العلاقات الإفريقية في السياسة الطاقوية الصينية ؟
- ما هي الإستراتيجية الطاقوية الصينية لتحقيق الأمن الطاقوي ؟
- ما هي معوقات السياسة الطاقوية الصينية في إفريقيا؟
- ما هو مستقبل الوجود الصيني في المنطقة؟

فرضية الدراسة: من خلال الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية التي انبثقت عن الإشكالية، يمكن تقديم هذه الفرضيات:

- تعتبر الطاقة عنصر أساسي في توجيه الساسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا.
- تلعب الموارد الطاقوية الإفريقية دورا أساسيا لتحقيق الأمن الطاقوي الصيني.
- تلعب الصين دورا محوريا في منطقة القارة الإفريقية.

منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي بكل خطواته في دراسة كل من المحور الأول والثالث ، واستخدمنا المنهج التاريخي على مستوى المحور الثاني عند تتبع تطور العلاقة الصينية الإفريقية، بينما استعملنا المنهج التحليلي في المحور الرابع وذلك قصد محاولة استشراف مستقبل السياسة الطاقوية الصينية في إفريقيا.

خطة الدراسة:

- المحور الأول: منطلقات السياسة الطاقوية الصينية
- المحور الثاني: إفريقيا كقطب حيوي في تحقيق الأمن الطاقوي الصيني
- المحور الثالث: الإستراتيجية الصينية في إفريقيا لتحقيق الأمن الطاقوي
- المحور الرابع: تحديات ومستقبل الدور الصيني في إفريقيا

1. منطلقات السياسة الطاقوية الصينية:

تنطلق السياسة الطاقوية الصينية من خلال صعود قوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية مما يؤهلها لأن تكون قوه عالمية فاعلة، فلدى الصين اكبر احتياطي نقد أجنبي بالدولار الأمريكي (احتياطات الصين، 2021)، كما أنها صاحبه أسرع نمو اقتصادي في العالم (بن عابد، 2018) مما فرض عليها ضغوطات متزايدة للحصول على الطاقة، وهي ثاني اكبر مستهلك للطاقة (مدوني، 2020)، واكبر مستهلكين للفحم باعتباره مصدر أساسي لتوليد الكهرباء في الصين (اقتصاد الصين، 2021)، وهي حاليا اكبر مستورد للنفط (اسواق عالمية، 2021).

تدعمت الصورة العالمية للاقتصاد الصيني في ظل طوفان الصادرات الصناعية الصينية العادية وعاليه التقنية الذي اغرق الأسواق العالمية ووضع الصين وحدها في المرتبة الأولى عالميا كأكبر دوله مصدره للسلع (بن مسعود، يونسي، و فكرون، 2020) متجاوزه كل الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى، كما أن الصين أصبحت نفسها عنصراً فعالاً في التطوير التكنولوجي الصناعي والزراعي، الدوائي والعسكري الذي يجرى في العالم، وليست فقط دولة متلقيه للتكنولوجيا من الدول الأخرى، كما تعمل الصين على تنميه أسواقها الخارجية بصوره شديدة الفعالية، هذا ما يجعلها في طلب متزايد على الطاقة على رأسها النفط والغاز.

يعد الهدف الأكبر للسياسة الطاقوية الصينية هو تأمين مصادر الطاقة باعتبارها عنصر أساسي من عناصر عمليه التنمية المستدامة بجانبها السياسي والاقتصادي في الداخل باعتبار أن هذا الاستمرار سيؤمن للصين استقرارها في الداخل و دورها العالمي في الخارج، وعليه فان الصين تسعى دائما لتامين حاجياتها النفطية من الخارج، فمن المعروف أن الإنتاج المحلي الصيني من النفط قد بلغ أعلى معدلاته في أوائل التسعينات من القرن العشرين، وهو الامر الذي يجعل من تأمين احتياطات النفط الخارجي مطلب مهما لمواجهة احتياجات النهضة الصناعية الصينية (طاهر بسميدة، 2017).

الصين بلد اكتشف قيمت الطاقة وعليه ركزت الصين في سياستها الطاقوية على بعدين: البعد الأول هو "أمن العرض" من خلال ضمان الدخول لموارد الطاقة عالميا، والمبدأ الأساسي هو التنوع، والإستراتيجية الأساسية هي التوجه للخارج. فالصين ترى قضية الطاقة قضية امن وطني لا يمكن تركها لقوى السوق بمفردها، وإنما لابد من تنظيمها من خلال الدخول بقوة في سوق الطاقة العالمي، والتعاون مع كبار الدول المنتجة للنفط من خلال شراكات النفط الوطنية التي استخدمتها الصين كأداة لتنفيذ سياستها الخارجية في هذا الشأن. أما البعد الثاني، فهو تطوير مجموعة من الاستراتيجيات الداخلية تعتمد على الكفاءة في استخدام الطاقة وتقليل تأثير الصدمات النفطية الخارجية من الطاقة، وبناء مخزون استراتيجي من النفط، وتطوير بدائل غير تقليدية من مصادر الطاقة (عرفة محمد، 2017).

جميع تلك المنطلقات كان لها دور كبير في تحديد السياسات الطاقوية الصينية في إفريقيا، حيث تسعى الصين إلى إقامة علاقات تحكمها المنفعة المتبادلة في إطار الوصول إلى مصادر الطاقة الأساسية وتحقيق ما ينقصها من مواد خام وفتح أسواق جديدة لمنتجاتها.

2. إفريقيا كقطب حيوي في تحقيق الأمن الطاقوي الصيني:

تنطلق الصين في وجودها بإفريقيا من عدة اعتبارات ذات المصالح المرتبطة بتحقيق إستراتيجية الخروج الصيني، وتطبيق للتمدد العالمي عبر القارات ضمن فلسفة صينية في مجال التعاون والتبادل ألمصلحي والمجسدة في السياسة الخارجية، ومن ضمن المبادئ التي تم التعبير عنها في الدبلوماسية الصينية (وهبي، 2020):

- الاحترام المتبادل الذي يضمن سيادة ووحدة الأراضي الصينية.
- عدم الاعتداء المتبادل.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية.
- المساواة والتأيد والتنسيق الوثيق مع الدول الإفريقية.
- العمل على تحقيق المنفعة المتبادلة والازدهار المشترك.
- لاستفادة من التجارب الثنائية في خبرات الإدارة والتنمية بين الصين وإفريقيا.

إن الاهتمام الصيني بإفريقيا يعتبر أحد المظاهر البارزة للتحول في السياسة الخارجية الصينية بصفة عامة منذ بدء إصلاحات سنة 1978، إذ سعت الصين نحو التحول من دولة متقوقعة على ذاتها تعتمد خطابات إيديولوجية ماركسية إلى دولة براغماتية تسعى إلى لعب ادوار نشطة في النظام الدولي.

تزايد الوجود الصيني في إفريقيا خلال القرن الواحد والعشرين بصورة مضطردة، ففي حين كانت القوى التقليدية تهمش القارة الإفريقية وتعتبرها مجرد سوق لتصريف فوائض الإنتاج، أو مصدر للموارد الأولية، جاءت الصين لتعطي أهمية اقتصادية إستراتيجية للقارة والنظر إليها كشريك يحقق المصلحة المتبادلة، ويكمن تحديد المراحل التي مرت بها العلاقات الصينية الإفريقية بالمراحل التالية التي تبين مكانة وأهمية الدول الإفريقية في تحقيق الأمن الطاقوي الصيني:

المرحلة الأولى: منذ سنوات الخمسينات من القرن العشرين حتى سبعينات، حيث ركزت على بناء جسور التضامن العقائدي مع البلدان النامية الأخرى لتعزيز الشيوعية الصينية (الشيخ باي، 2014). والتخلص من الهيمنة الاستعمارية والامبريالية (حمدي، 2007)، فبرر دور الايدولوجيا والتعاون الافرو-اسياوي لمواجهة هيمنة

القوى الرأسمالية, وكذالك محاولة استمالة الدول الإفريقية قصد الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية كممثل رسمي للصين، وعزل الصين الوطنية _تايوان_ دوليا، وأيضا كسب حلفاء للصين في مواجهة خلافها الإيديولوجي مع الاتحاد السفياتي حول النظرة إلى المبادئ الشيوعية من جهة، وخلافها مع الولايات المتحدة من جهة أخرى.

المرحلة الثانية: منذ سنوات الثمانينات إلى التسعينات من القرن العشرين، عرفت هذه الفترة إضعاف الايدولوجيا وتنامي النزعة البراغماتية وتقييم العائد الاقتصادي، وأهمية الفوائد السياسية والاقتصادية وربطها بعلاقات التنمية الثنائية بطريقة شاملة. وفي هذا الإطار سعت الصين للبحث والحصول على مصادر الطاقة من نفط ومواد خام جديدة في إفريقيا قصد تقليص اعتمادها على نفط الشرق الأوسط، وهذا ما أثار انتباه العديد من الجهات والقوى الدولية لسعي الصين للاستحواذ على مصادر الطاقة، وهو ما اصطلح عليه "مغامرة السياسة الخارجية الصينية" (بهلولي، 2016).

المرحلة الثالثة: منذ سنة 2000 إلى غاية اليوم، تميزت ب "مأسسة العلاقات" والتي بدأت بتدشين منتدى التعاون الصيني الإفريقي سنة 2000، مثلت هذه المرحلة من التوجه الصيني نحو إفريقيا احد أهم الأعمدة الإستراتجية العالمية الكبرى التي تبنتها الصين في مرحلة ما بعد الانفتاح، حيث تقوم على إرساء أسس لعالم متعدد الأقطاب، وعلى مبدأ عدم التدخل، وتقديم المساعدات دون شروط سياسية مسبقة _عكس الدول الغربية_، وكذالك على إلغاء الديون بدل فرض العقوبات، وأيضا تحفيز التجارة الخارجية بين الصين والدول الإفريقي مع التركيز على مصادر الطاقة والنفط باعتبارها من أهم مستهلكيه، كل هذه العوامل أهلتها لتصبح بديلا استراتيجيا أمام الدول الإفريقية وأكسبها دعما دبلوماسيا قويا لتحقيق مصالحها، الشيء الذي أدى إلى تعزيز العلاقات البينية للاستفادة من الاستثمار في مصادر الطاقة بإفريقيا (العطري، 2017).

تعد إفريقيا أهم قطب حيوي لتحقيق الأمن الطاقوي الصيني لما تحتويه من ثروات وموارد طبيعية، معظمها لم تستخدم بعد وكثيرها لم يكتشف بعد، حيث تمتلك الدول الإفريقية جزءا هاما من احتياطات الثروات والمعادن الطبيعية الإستراتيجية في العالم (محمدي، 2017)، فتمتلك 12% من إجمالي احتياطي النفط العالمي، و10% من احتياطي الغاز العالمي، وتشارك بأكثر من 18% من إجمالي الإنتاج العالمي لليورانيوم وتملك القارة احتياطات تصل إلى ثلث إجمالي احتياطات العالم من هذا العنصر الطاقوي المهم. وتنتج القارة 80% من إجمالي البلاتين المنتج حول العالم، و27% من الكولالت (العيناني، 2017).

3. الإستراتيجية الصينية في إفريقيا لتحقيق الأمن الطاقوي:

عند تتبع الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة نجد أن الصين ومنذ بداية اعتمادها على الخارج لمواجهة الطلب والحصول على الطاقة في السوق المحلي، بدأت تتحرك على أكثر من مسار على المستويين الداخلي والخارجي كما يلي:

أ.على المستوى الداخلي:

قامت الصين بتنفيذ حزمة من السياسات الداخلية لمواجهة الزيادة في الطلب على الطاقة لعل أهمها إدماج آليات السوق في قطاع الطاقة _اللبرلة_ (ليونارد، 2008)، حيث قامت الصين باتخاذ عدد من الإجراءات بدء من عام1993، منها:

- ربط الأسعار على نحو مباشر بالأسعار العالمية وهو ما يعتبر خطوة مهمة لتوفير الحوافز لشركات النفط الحكومية الصينية كي تحسن أداءها وان تتنافس فيما بينها (ليونارد، 2008).
- محاكاة الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية من حيث بناء مخزون احتياطي استراتيجي طويل الأمد، حيث أنشأت في 2001 مجلس اسمه "احتياطي النفطي الاستراتيجي"، وهدفه هو المحافظة على امن الطاقة، ويكون الاستثمار فيه على ثلاث مراحل، ففي المرحلة الأولى وضع ثمانية مواقع تحت الخدمة بسعة تخزين تصل 169 مليون برميل، والمرحلة الثانية: تكمن في وصول الصين إلى قدرة إنتاجية تبلغ حوالي 500 مليون برميل، والمرحلة الثالثة: بناء خطوط الأنابيب وتوسيع خطوط النفط البري وتنويع مصادر النفط المستورد (Chen & zhao, 2014).
- تطوير بدائل غير تقليدية من مصادر النفط، أي الاعتماد على مصادر طاقة جديدة كالطاقة المتجددة والفحم، وترشيد استهلاك الطاقة؛ أي الكفاءة في استخدام الطاقة وتقليل تأثير الصدمات النفطية الخارجية في امن الطاقة (العطري 2017، ص. 106).

في هذا الإطار ترى العديد من الدراسات أن " اللبرلة " هي انجح وسيلة لمعالجة المشكلات والتحديات التي تواجه قطاعات الطاقة عبر العالم. واللبرلة في قطاع الطاقة تعني تحقيق أربعة إصلاحات رئيسية هي: التغير في بنية صناعة الطاقة، التغير في ملكية شركات الطاقة، التغير في بنية الحكومة ووظيفتها، وأخيرا تطوير أسواق الطاقة وترك السعر لقوى العرض والطلب.

ب. على المستوى الخارجي:

لجأت الصين إلى إستراتيجية تنويع مصادر وإرادات الموارد الطاقوية بما يحقق امن العرض الذي يوفر الحاجيات الصينية من الطاقة، ففي أوائل التسعينات كان أكثر من نصف هذه التجارة يتم مع منطقة آسيا _المحيط الهادي_ وبشكل رئيسي مع اندونيسيا وماليزيا. ومع تحول الصين إلى الاستيراد بشكل كبير، أخذت تسعى لرفع نسبة وارداتها من الشرق الأوسط ومناطق أخرى مثل إفريقيا وأمريكا اللاتينية. ونظرا لعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، ولاسيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، أبدت الصين اهتماما ملحوظا بالاستثمار في إفريقيا عن طريق تطبيق الاستراتيجيات التالية:

- **إستراتيجية توسيع الاستثمارات الصينية الطاقوية النفطية في إفريقيا:**

تتلقى الشركات الصينية دعم كبير من طرف الحكومة في إطار تنفيذ إستراتيجيتها المتعلقة بتوسيع الأسواق الخارجية والاستثمار الخارجي أو ما يسمى "إستراتيجية الانتشار العالمي" (فاروق عباس، 2019)، فقد صرح على سبيل المثال الرئيس السابق الصيني "هو جنيتاو" بقوله: " أن العولمة تشكل محور أساسي للاقتصاد الصيني وإفريقيا بشكل خاص مشجعا لاستثمار الشركات الصينية" (وهبي 2020، ص. 397). ومن بين تلك الشركات: الشركة الوطنية الصينية للنفط CNPC، المؤسسة العامة للبتروكيماويات SINOPEC والمؤسسة الوطنية العامة للنفط البحري CNOOC ، وتعد هذه الشركات من كبرى الشركات النفطية في الصين. تزايد عدد الشركات الصينية إلى 1133 شركة موزعة على 20 دولة حسب إحصائيات 2015 (مدوني 2020، ص.354)، وحسب تقرير أعده "مجلس الأعمال الصيني الإفريقي CABC" أن رصيد الاستثمار المباشر للشركات الصينية في إفريقيا وصل إلى 56مليار دولار في نهاية عام2020، حيث أن هذه الشركات تعمل وفقا لأهداف أجندة الاتحاد الإفريقي للتنمية

المستدامة 2064، بهدف مساعدة دول القارة على نمو مرن يعتمد على الحلول التكنولوجية (سعد دياب، 2021)، والآن تصل إلى أكثر من 3000 شركة صينية تستثمر في إفريقيا.

- **منتدى التعاون الصيني الإفريقيCACF:**

أنشئ بموجب مبادرة صينية ببكين في أكتوبر عام 2000 (طيب، 2018)، وضم 46 دولة افريقية، فهو منصة للحوار الجماعي بين الدول التي تنتمي لكتلة "جنوب جنوب " _الصين وإفريقيا_، وآلية فعالة للتنمية بين الصين ودول إفريقيا، من خلاله طورت الصين علاقات دبلوماسية مع معظم دول القارة وطورت علاقات اقتصادية وتجارية مع دول لم تكن لها علاقات سابقة (بن عابد 2018، ص. 184)، ومن أهم انجازات هذا المنتدى كإطار للشراكة إسقاط الديون الإفريقية. وهناك أيضا "مجلس الأعمال الصيني الإفريقي" الذي تأسس في 2004 بغرض دعم استثمارات القطاع الخاص الصيني في كل من الكاميرون، غانا، موزنبيق، نيجيريا، جنوب إفريقيا وتنزانيا (صعود السياسة الصينية تجاه إفريقيا، 2011).

- **إستراتيجية التجارة البينية:**

أعطت هذه الإستراتيجية نفوذ صيني في إفريقيا، حيث بلغ حجم التجارة الثنائية بين الصين والدول الإفريقية إلى 167.8مليار دولار خلال الأشهر ال11 الأولى من عام2020، كما أوضح المتحدث باسم وزارة التجارة الصينية "قاو فنغ" أن الصين ظلت اكبر شريك تجاري لإفريقيا لمدة 11عاما متتالية (صالح، 2021).

- **إستراتيجية المساعدات الصينية والإعانات المالية:**

- إستراتيجية القروض الغير مشروطة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: وهي جوهر سياسة الصين الخارجية حيث تتوافق مع الكثير من القادة الأفارقة والرافضين للنقد الموجه لأنظمتهم _على أسس ومعايير حقوق الإنسان والديمقراطية_ من الغرب، وتستند الصين في ذلك إلى فكرة سيادة الدولة وأولويتها على الحقوق الشخصية التي يتصورها الفكر الغربي، ويشترك في هذا الكثير من القادة الأفارقة (عبد الرحمان العباسي، 2018). وهو ما تم ترجمته في تعامل الصين سواء عن طريق الاستثمار أو تقديم قروض لدولة افريقية رفضت الدول الغربية _على رأسها الولايات الأمريكية المتحدة_ التعاون معها وأهمها السودان انجولا، وأيضا رفض الصين لمصطلح الدولة المارقة(Taylor, 2006) . فالقروض المقدمة من جمهورية الصين الشعبية تخلو من التعقيدات والإملاءات الخارجية، فهي ميسرة بالمقارنة بأسعار الفائدة التجارية، وأحيانا بدون فوائد وتغطيتها من ميزانية المساعدات، ويمكن السداد من خلال استخدام الموارد الطبيعية للبلدان الإفريقية المتوفرة لدعم هذه القروض، وتمكين البلاد المستفيدة لتلقي البنية التحتية التي تحتاجها من اجل تنميتها (محمد حسين برهم، 2016).
- إستراتيجية مشروعات البنية التحتية: تستثمر الصين مبالغ طائلة في مشاريع البنية التحتية لاسيما بعد ربط "إستراتيجية الحزام والطريق الصينية" بأجندة الاتحاد الإفريقي 2063 في 27 جوان 2015، حيث وقعت الصين والاتحاد الإفريقي على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال شبكات البنية التحتية الرئيسية من سكك حديدية وطرق سريعة والطيران الإقليمي والتصنيع (مخلوفي، 2017). وبفضل هذه المبادرة استفادة كل من إثيوبيا وكينيا، تنزانيا وزامبيا من مشاريع السكك الحديدية الصينية (تقرير الطاقة، 2020)، كما استفادة كل من الجزائر وكينيا من الطريق السريع وغيرها من مشاريع البنية التحتية.

- إستراتيجية برنامج تنمية الموارد البشرية الإفريقية، وإرسال الفرق الطبية (الشيخ باي، 2014)
- إستراتيجية التسليح والتمكين العسكري: بكين تلعب دور المورد الرئيسي للسلاح لإفريقيا بعد الرفض الأمريكي لتصدير الأسلحة للقارة، وتعتبر السودان مثالا ناطقا لذلك فالصين _اكبر المستثمرين في السودان_ تعرضت سياساتها للانتقاد الشديد بسبب تصدير السلاح إلى السودان حيث إنها لم توقع على أي اتفاق تستند اليه حين تصدر السلاح إليها (Taylor, 2006, p. 6).

4. تحديات ومستقبل الدور الصيني في إفريقيا:

أ. معوقات الإستراتيجية الطاقوية الصينية في إفريقيا

تواجه الصين العديد من التحديات والمعوقات التي أصبحت تزعجها وتكبح طموحها وإستراتيجيتها الطاقوية في إفريقيا. أهم هذه المعوقات التهديدات الأمنية بتعدد مصادرها التي تطال العمال الصينيين الذين يعملون في قطاع النفط بالدرجة الأولى، وكذا المنشآت والاستثمارات النفطية الصينية، والتي قد تصل إلى عمليات قرصنة وهجمات إرهابية مسلحة من شأنها تعطيل المصالح الصينية في المنطقة. فالطبيعة الأمنية الهشة لمعظم الدول الإفريقية التي تعاني من التهديدات اللاتماثلية على رأسها الإرهاب، مشكلة الأقليات والجريمة المنظمة بأنواعها أدت إلى تفاقم التهديدات الأمنية (برزيق 2018، ص. 120) للمصالح الصينية، حيث تخلق عداء تجاه الصين يظهر من خلال مواقف بعض الحركات الانفصالية والتنظيمات المتمردة الإفريقية. فمثلا صرح المتحدث الرسمي بإسم الحركة الانفصالية لدلتا النيجر بقوله: "نحن نحذر الحكومة الصينية وشركاتها البترولية بأن ترحل من إقليم دلتا النيجر... والمواطنون الصينيون الذين نجدهم في طريقنا سنعاملهم كلصوص. الحكومة الصينية باستثمارها في مناطق النفط المسروقة، فإن مواطنيها سيكونون في مرمى النار". (رقان 2019، ص. 168) ونفس السيناريو حدث في الصومال حيث حذرت مجموعة إثنية صومالية مسلحة، الشركات الصينية والأجنبية عامة وأمرتهم بالانسحاب. (زراولة 2012، ص. 176) وهنا نفهم أبعاد هذا العداء تجاه الصين، وان هذه الأخيرة ستتعرض بشكل مستمر إلى ضغوطات أمنية من طرف هذه الجماعات المسلحة.

تزايد التهديدات الإرهابية ضد المصالح الصينية في القارة الإفريقية التي تجلت في تواتر عمليات الاختطاف والهجمات المسلحة ضد الصينيين جعلت الصين تسعى للتصدي لها من خلال رسم التدابير الضرورية لتأمين الحماية لمواطنيها ومؤسستها في الخارج حسب التصريح الدبلوماسي لوزير الخارجية الصينية، والتي تعتبر نقطة انطلاق بالنسبة للصين في عمليات مكافحة الإرهاب، والتصدي للجماعات المسلحة والقرصنة على السواحل. كما سعت الصين في ظل الإستراتيجية الأمنية الصينية في إفريقيا لإقامة قاعدة عسكرية في الجيبوتي، حيث سخرت فرق حربية متطورة على طول خليج عدن تتعاون مع القوات البحرية الأخرى في المنطقة (زكرياء، 2020) . أما بالنسبة للتنافس الصيني الأمريكي في إفريقيا كتحدي فنجد أن الإحصائيات تشير إلى التراجع المستمر في الثقل النسبي للولايات المتحدة الأمريكية حيث نلاحظ هبوط نصيبها من الناتج العالمي وتراجع مساهمتها في الصادرات العالمية مقابل ارتفاع نصيب الصين من الناتج العالمي وارتفاع نسبة صادراتها (صادق حاجم، 2020).

ب: سيناريو التواجد الصيني في إفريقيا

سيناريو التواجد الصيني في إفريقيا هو سيناريو استمرار تعاظم الوجود الصيني في إفريقيا، يفترض هذا السيناريو مبدأ "الاستمرارية" في تطور ميكانيزمات القوة الصينية في إفريقيا، وذلك انطلقا من خصائص تتعلق

بالبيئة الداخلية لكل من إفريقيا والصين، إضافة إلى البيئة الدولية وما تحمله من أحداث وتطورات اقتصادية وسياسية وعلمية وتأثيرها على صيرورة العلاقات الصينو-أفريقية (الصالح جمال، 2020) في الإطار الطاقوي.

فيما يتعلق بالبيئة الداخلية التي تميز القارة الإفريقية، فإن هذه الأخيرة بحسب تقرير للبنك الدولي حول التنمية في إفريقيا، لا تزال تواجه تحديات اقتصادية وإنسانية تقف أمام نموها وتطورها رغم توفر كل الشروط، فحاجة هذه الأخيرة لتطوير بنيتها التحتية وتدعيم استثماراتها المحلية بطريقة عقلانية، جعل منها فضاء سنح للاستغلال الأجنبي (عاشور، 2018) وتعتبر الصين هي المرشح المعقول لهذه المهمة الإفريقية.

أما بالنسبة للصين وكما هو مذكور في المحور الأول حول منطلقاتها السياسية الطاقوية، وحول نموها المستمر وبالتالي تزايد حاجتها للطاقة المستمر، فهي ترى في إفريقيا منفذ للموارد الأولية، وعليه نشهد استمرار تنامي التواجد الصيني في إفريقيا. فالصين لا تجد صعوبات في فرض نفسها فلديها نموذجا سياسيا واقتصاديا يغري صناع القرار الأفارقة (الصين تتعهد دعم افريقيا بدون فرض ارادتها على الدول الافريقية، 2021).

الوضع الدولي يسمح للصين بزيادة نفوذها في القارة الإفريقية. فالامتعاض "الرسمي" الإفريقي بسبب الشروط الغربية والإملاءات الأمريكية خاصة، إضافة إلى العقوبات الدولية تجاه العديد من القادة الأفارقة، وأمام الانفتاح الصيني عليهم، فإن الصين تمتلك إمكانيات وفرص لفرض نفسها أكثر من القوى الغربية، ذلك أن الأسلوب الصيني يرضي المسؤولين الأفارقة على عكس الأسلوب الغربي الذي يقلق هؤلاء المسؤولين، بمعنى أن الصين تمتلك أوراق رابحة تثبت بها قوتها ونفوذها في القارة الإفريقية (الصالح جمال 2020، ص. 217).

الصين تعزز من إستراتيجيتها في إفريقيا باستمرار لعدم ترك المجال للقوى الأخرى لإزاحتها، فالتخطيط الإستراتيجي الطاقوي الذي تعتمده الصين يمكن وصفه " بالذكي والمرن" في تحقيق الأهداف السياسية الإيديولوجية والاقتصادية في المنطقة الإفريقية، فاستمرار النظام السياسي والاقتصادي في أغلبية الدول الإفريقية على ما هو سيوازيه استمرار في تنامي القوة الصينية في القارة.

الخاتمة:

من خلال ما سبق نصل إلى النتائج التالية في إطار الإجابة على إشكالية الدراسة:

- إن صعود الصين كقوة عالمية مدفوعة بإمكانياتها وقدراتها الإستراتيجية الجبارة وسعيها لأن تكون قطبا فاعلا في النظام الدولي هو الذي حتم عليها تبني أجندة جديدة تجاه القارة الإفريقية تحقق لها أهدافها وتطلعاتها.
- لجأت الصين في إطار سياستها الطاقوية إلى إستراتيجية تنويع مصادر وإرادات الموارد الطاقوية بما يحقق امن العرض الذي يوفر الحاجيات الصينية من الطاقة، وعليه أبدت الصين اهتماما ملحوظا بالاستثمار في إفريقيا عن طريق تطبيق جملة من الاستراتيجيات التي بدأت بتدشين منتدى التعاون الصيني الإفريقي سنة 2000.
- تعد إفريقيا أهم قطب حيوي لتحقيق الأمن الطاقوي الصيني لما تحتويه من ثروات وموارد طبيعية، وعليه تسعى الصين إلى إقامة علاقات مع إفريقيا تحكمها المنفعة المتبادلة في إطار الوصول إلى مصادر الطاقة الأساسية وتحقيق ما ينقصها من مواد خام وفتح أسواق جديدة لمنتجاتها.

- تسعى الصين لتعزز من إستراتيجيتها في إفريقيا باستمرار لعدم ترك المجال للقوى الأخرى لإزاحتها، فالتخطيط الإستراتيجي الطاقوي الذي تعتمده الصين يمكن وصفه " بالذكي والمرن" في تحقيق الأهداف السياسية الإيديولوجية والاقتصادية في المنطقة الإفريقية،
- تعتبر الطاقة عنصر أساسي في توجيه الساسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا، حيث تلعب الموارد الطاقوية الإفريقية دورا أساسيا لتحقيق الأمن الطاقوي الصيني، وبدورها تأخذ الصين دورا محوريا في منطقة القارة الإفريقية.

قائمة المراجع:

Chen, B., & zhao, c. (2014, septemer). Chains oil security from the supply chain prespective: Areview. Applied Energy- Elsevier- , pp. 269-279.

Taylor, j. (2006, september). china's Oil Diplomacy in Africa. International Affairs , 82 (5), p. 6.

احتياطات الصين. (7 مارس, 2021). تاريخ الاسترداد 12 اكتوبر, 2021، من الموقع الالكتروني العين: https://bit.ly/37kwZMn

احمد فاروق عباس. (27 اكتوبر, 2019). التجربة التنموية في الصين: الواقع والتحديات. المجلة العلمية للاقتصلد والتجارة ، الصفحات 545-589.

اسواق عالمية. (21 ماي, 2021). تاريخ الاسترداد 10 اكتوبر, 2021، من الموقع الالكتروني العربية: https://bit.ly/3DRqPzb

اقتصاد الصين. (18 مارس, 2021). تاريخ الاسترداد 21 اكتوبر, 2021، من الموقع الالكتروني الشرق: https://bit.ly/3Ok8Juc

الحبيب الشيخ باي. (29 افريل, 2014). الاستثمارات الصينية بإفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية. تاريخ الاسترداد 21 سبتمبر, 2021، من شبكة الجزيرة العربية: https://bit.ly/3KTKOj5

الصين تتعهد دعم افريقيا بدون فرض ارادتها على الدول الافريقية. (30 نوفمبر, 2021). تاريخ الاسترداد 10 ديسمبر, 2021، من مستجدات ورؤى سويسرية: https://bit.ly/3uNFb0u

بوعلام برزيق. (28 سبتمبر, 2018). التهديدات الامنية الالتماثلية واثرها على السلم والامن في افريقيا. مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية ، الصفحات 120-147.

تقرير الطاقة. (6 اغسطس, 2020). الصين تبسط نفوذها على إفريقيا.. و5 دول تحصد نصيب الأسد من التمويل. تاريخ الاسترداد 2 سبتمبر, 2021، من تقرير الطاقة: https://bit.ly/3xzX9p5

جميلة طيب. (جوان, 2018). العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة: العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، 5 (1)، صفحة 9.

حسام صادق حاجم. (2020). التنافس الامريكي الصيني على الطاقة في افريقيا (الإصدار 1). برلين، المانيا: المركز الديمقراطي العربي.

خالد صالح. (15 جانفي, 2021). اقتصاد وبورصة. تاريخ الاسترداد 19 اكتوبر, 2021، من جريدة اليوم السابع: https://bit.ly/3OkuxWP

خديجة عرفة محمد. (جانفي, 2017). قيود الصعود: الظمأ إلى الطاقة ومستقبل سياسة الصين الخارجية. مجلة السياسة الدولية ، 1 (207)، صفحة 27.

رياض بن عابد. (جوان, 2018). تعزيز الشراكة في إطار منتدى التعاون الصيني الإفريقي. مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد الخامس ، 1 (5)، صفحة 184.

ريهام عبد الرحمان العباسي. (26 فيفري, 2018). التمويل الصيني وتهديد سيادة الدول الافريقية الخاضعة. تاريخ الاسترداد 12 اكتوبر, 2021، من العالم يفكر: www.//bit.ly/2sNUNTB

زكرياء وهبي. (افريل, 2020). الأمن النفطي في إستراتيجية الصين تحو إفريقيا. مجلة افاق علمية ، 12 (2)، الصفحات 390-407.

صعود السياسة الصينية تجاه إفريقيا. (11 نوفمبر, 2011). تاريخ الاسترداد 20 سبتمبر, 2021، من جريدة الغد: https://bit.ly/3xyPqrb

صليحة محمدي. (جويلية, 2017). السياسة الصينية تجاه إفريقيا: توظيف القوة الناعمة لاستمالة القارة الافريقية. المجلة الجزائرية للامن والتنمية ، 1 (11)، صفحة 131.

عبد الرحمان حمدي. (افريل, 2007). العلاقات الصينية الإفريقية: شراكة ام هيمنة. مجلة دراسات إستراتيجية ، 1 (172)، صفحة 4.

عطاء الله بن مسعود، مصطفى يونسي، و عامر فكرون. (سبتمبر, 2020). اثر الحروب التجارية على المتغيرات الاقتصادية الدولية. مجلة البحوث والدراسات التجارية ، 4 (2)، صفحة 4.

علي العطري. (ديسمبر, 2017). التحول في السياسة الخارجية الصينية والقوة الناعمة في إفريقيا. مجلة البحوث القانونية والسياسية ، 1 (9)، صفحة 109.

علي مدوني. (افريل, 2020). الاهتمام الصيني بالقارة الإفريقية بين الفرص والقيود، ، المجلد11، العدد01،. مجلة العلوم القانونية والسياسية ، 11 (1)، صفحة 356.

فوزية زراولة. (جانفي, 2012). القرصنة الصومالية: بين منطق اقتصاد الحرب والمنطق الاستراتيجي_الانساني الدولي. المجلة الجزائرية للامن والتنمية (2)، الصفحات 163-186.

لامية رقان. (ديسمبر, 2019). الصراع النفطي الدامي في دلتا النيجر: قراءة وتحليل في حيثيات الصراع ومالاته. السياسة الغالمية (2)، الصفحات 155-175.

لبنى بهلولي. (جوان, 2016). ،جيوبولتيك النفط في إفريقيا والتنافس الأمريكي-الصيني. مجلة العلوم القانونية والسياسية ، 1 (13)، صفحة 195.

لمياء مخلوفي. (ديسمبر, 2017). إستراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة وإفريقيا. مجلة مدارات سياسية، صفحة 188.

مارك ليونارد. (2008). بماذا تفكر الصين. لندن: فورت ستيت.

محمد الصالح جمال. (2020). الاختراق الصيني للقارة الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة،، ط1، 2020، ص218. (المجلد 1). الامارات العربية المتحدة: المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية.

محمد عاشور. (02 افريل, 2018). البنية التحتية والتنمية في افريقيا. تاريخ الاسترداد 21 اكتوبر, 2021، من قراءات افريقية: https://bit.ly/3xzIA4z

محمود زكرياء. (28 اكتوبر, 2020). القواعد العسكرية في الجيبوتي: الواقع والاسباب. تاريخ الاسترداد 12 اكتوبر, 2021، من مركز فاروس للدراسات الاستراتيجية: https://bit.ly/37Xb7Gw

محمود سعد دياب. (9 اكتوبر, 2021). التعاون الصيني الإفريقي. تاريخ الاسترداد 21 اكتوبر, 2021، من بوابة الاهرم: https://bit.ly/3M61TXk

مراد العيناني. (افريل, 2017). إفريقيا من منظور القوى الكبرى: ساحة للتنافس على مخزون استراتيجي. مجلة اراء حول الخليج ، 1 (125).

مولاي طاهر بسميدة. (ديسمبر, 2017). التحول في السياسة الخارجية الصينية والقوة الناعمة في إفريقيا. مجلة البحوث القانونية والسياسية ، 1 (9)، صفحة 105.

هادي محمد حسين برهم. (2016). التنافس الصيني الامريكي في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة (المجلد 1). عمان: زهران للنشر والتوزيع.